



الشيخ/ جابر الأحمد  
الأمير صاحب فكرة إنشاء  
الصندوق



الشيخ/ عبد الله السالم  
الأمير الذي أعلن في عهده  
تأسيس الصندوق



الشيخ/ صباح الأحمد  
سمو أمير دولة الكويت



الشيخ جابر معلناً مرحلة جديدة  
من العطاء الكويتي



الشيخ جابر الأحمد - صاحب فكرة إنشاء الصندوق لدى توقيع اتفاقية خط أنابيب النفط بين حوض الحمراء وأرزو  
(المرحلة الأولى) - بالجزائر 1964

## مع نهاية 2009 وبداية 2010 الصندوق الكويتي يطفى شهمة ويضيئ أخرى

## التوزيع الجغرافي للقروض:



توقيع اتفاقية مع الأردن - مناجم الفوسفات - 1962/4/3

وبالنظر إلى توزيع القروض جغرافياً تأتي الدول العربية على رأس قائمة المناطق الجغرافية التي استفادت من قروض الصندوق بمجموع 292 قرصاً نسبتها 38.4 % من إجمالي عدد القروض الممنوحة بقيمة 2.3 مليار دينار ( ما يعادل 7.8 مليار دولار) تمثل 54.58 % من إجمالي قيمة القروض. واحتلت دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي المرتبة الثانية بعدد 145 قرصاً بنسبة 19.05 % من إجمالي عدد القروض بقيمة 816.19 مليون دينار (ما يعادل 2.7 مليار دولار) بنسبة 19.3 % من إجمالي القيمة. وجاءت دول غرب أفريقيا في المرتبة الثالثة بإجمالي قروض بلغت 133 قرصاً بقيمة 423.2 مليون دينار (ما يعادل 1.4 مليار دولار) وبنسبة تصل إلى 10.02 % . وبلغ عدد القروض الممنوحة لدول وسط وجنوب أفريقيا 102 قرص لتحتل بذلك المرتبة الرابعة بقيمة 312 مليون دينار (ما يعادل 1.06 مليار دولار) بنسبة 7.39 % من إجمالي قيمة القروض الممنوحة. وفي المرتبة الخامسة جاءت دول وسط آسيا وأوروبا بعدد 52 قرصاً قيمتها 261.5 مليون دينار (ما يعادل 889.16 مليون دولار) وبنسبة 6.19 % من إجمالي القيمة.

## الدول العربية في صدارة الدول المستفيدة بإجمالي 292 قرصاً مقدارها 2.3 مليار دينار

بنهاية شهر ديسمبر 2009، أكمل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عامه الـ 48 في مسيرة عطاء متواصلة استفادت منها أكثر من 101 دولة ضمت 6 مناطق جغرافية على مستوى دول العالم.

وقد حافظ الصندوق خلال تلك المسيرة على أن تكون خطته التمويلية موجهة نحو المشروعات التنموية التي تحقق قيمة مضافة في الأداء الاقتصادي والاجتماعي، وبما يتوافق مع احتياجات الخطط الموضوعية من قبل الدول المستفيدة. تمكن الصندوق منذ تأسيسه وحتى 31 أكتوبر 2009 من تقديم 761 قرصاً بقيمة 4.2 مليار دينار (ما يعادل 14.3 مليار دولار)، استفاد منها أكثر من 101 دولة نامية منها 16 دولة عربية وأفريقية و47 دولة في شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي ووسط أوروبا وآسيا وأميركا اللاتينية والكاريبي.



جمهورية أفريقيا الوسطى - طريق بانجي بوسمبيلي - 1979/11/25

98.5% فيما جاء نصيب المنح والمعونات 1.76 مليون دينار . وعلى مستوى التوزيع القطاعي للقروض، فقد توزعت على قطاعات النقل والطاقة والزراعة والتنمية الاجتماعية و«أخرى» واستفادت منها مجموعة الدول العربية بما قيمته 82.5 مليون دينار وبنسبة 66.5 %، كما بلغ إجمالي المنح والمعونات 1.76 مليون دينار استفادت منها 9 دول وتوزعت على قطاعات الصناعة و«النقل» و«الطاقة» و«بنوك التنمية» و«الاجتماعي» والصناعة بما يتلاءم والخطط التنموية الطموحة التي تسعى الدول للاستفادة منها.

## 145 قرصاً لدول شرق وجنوب

آسيا و«الهادي» مقدارها 816.19 مليون دينار

## 133 قرصاً لدول غرب أفريقيا

مقدارها 423.3 مليون دينار

## 37 قرصاً لدول امريكا

اللاتينية والكاريبية مقدارها 105.16 ملايين دينار

وحصلت دول أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي بعدد 37 قرصاً بقيمة 105.16 مليون دينار (ما يعادل 357.5 مليون دولار) بنسبة 2.49 % . وقد تنوعت جهود الصندوق الانمائية لتشمل المساهمة في تمويل مشروعات في جميع القطاعات الاقتصادية ممثلة في النقل والطاقة والزراعة والاتصالات والمياه والصرف الصحي والكهرباء والطاقة والتعليم والصحة.

وجاء تمويل تلك المشروعات في إطار حرص الصندوق على اتباع استراتيجية تنموية قائمة على التركيز على قطاعات البنية التحتية التي تعزز المسار التنموي في الدول المستفيدة، فوفقاً للإحصائيات المتوافرة حتى 31 أكتوبر 2009 على المستوى القطاعي قام الصندوق بتوجيه 1.5 مليار دينار لقطاع النقل مثلت 35.7 % من إجمالي قيمة القروض، فيما احتل قطاع الطاقة المرتبة الثانية بقيمة 1.04 مليار دينار بلغت نسبتها 24.7 %.

وبلغت نسبة القروض الموجهة إلى قطاع الزراعة والفروع 12.9 % بقيمة بلغت 540.8 مليون دينار من إجمالي القروض الممنوحة، وجاء قطاع المياه والصرف الصحي في المرتبة الرابعة بقيمة 401.3 مليون دينار بلغت نسبتها 9.5 %، فيما جاء قطاع الصناعة في المرتبة الخامسة بقيمة 338.1 مليون دينار وبنسبة 8.04 مليون دينار، وجاء قطاع «بنوك التنمية» في المرتبة السادسة بقيمة 131.7 مليون دينار نسبتها 3.1 % من إجمالي القروض الممنوحة.

وفيما احتل القطاع الاجتماعي المرتبة السابعة بقيمة 131.7 مليون دينار بنسبة 2.4 % من الإجمالي، جاء قطاع الاتصالات في المرتبة الثامنة بقيمة 101.12 مليون دينار وبنسبة 2.4 % من إجمالي القيمة، واحتل قطاع «أخرى» المرتبة التاسعة بقيمة 45.8 مليون دينار بنسبة 1.09 %.

بانوراما 2009 : استمراراً لهذا العطاء، واصل الصندوق استراتيجيته التنموية في عامه الـ48 من خلال منح القروض الميسرة والمنح والمعونات والتي بلغت قيمتها 125.7 مليون دينار خلال الفترة الممتدة من 1 يناير حتى 31 أكتوبر 2009 فقد بلغت قيمة القروض 123.95 مليون دينار بنسبة



البحرين - جسر المنامة - 1971/3/24



**15 مليون دينار** قرضاً للمملكة المغربية ومثلها للسودان و 14 مليوناً لليمن و 8.5 ملايين دينار للأردن

**1.5 مليار دينار** قدمها الصندوق لتمويل قطاع النقل و 1.4 مليار أخرى لقطاع الطاقة .. ونسبة القروض الموجهة للزراعة 12.9%

على مستوى الدول العربية جاءت مصر على رأس قائمة الدول العربية المستفيدة من القروض الممنوحة خلال هذا العام، وبلغ إجمالي ما حصلت عليه 30 مليون دينار بنسبة 36.3% من إجمالي القروض الممنوحة على مستوى تلك الدول فيما حصلت المغرب والسودان على قرصين بقيمة 15 مليون دينار لكل منهما وحصلت اليمن على قرض بمبلغ 14 مليون دينار وحصلت المملكة الأردنية على قرض بمبلغ 8.5 ملايين دينار. وفي مجموعة دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي حصلت الصين على قرض بمبلغ 6.8 ملايين دينار بنسبة 40.4%، تليها جمهورية سرلانكا الديمقراطية الاشتراكية 10 ملايين دينار بنسبة 59.6% من إجمالي القروض الممنوحة لتلك الدول.

**9 اتفاقيات** معونة فنية مقدارها 1.76 مليون دينار وقعها الصندوق خلال العام الماضي

القروض الميسرة : قدم الصندوق في الفترة من 1 يناير إلى 31 أكتوبر 2009 قروضا ميسرة بلغت 123.95 مليون دينار، نصيب الدول العربية منها 82.5 مليون دينار بنسبة 66.5%، فيما بلغ إجمالي القروض الممنوحة لدول وسط وجنوب شرق أفريقيا 8.55 مليون دينار بنسبة 6.89%، واستفادت دول غرب أفريقيا من قروض الصندوق خلال تلك الفترة بإجمالي 16.1 مليون دينار بنسبة 12.9%، واستفادت دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي بقروض ميسرة بلغت 16.8 مليون دينار مثلت 13.5% من إجمالي القروض الممنوحة. والجدول التالي يوضح المناطق الجغرافية المستفيدة من الصندوق ونسبة كل منها من إجمالي القروض الممنوحة خلال الفترة المشار إليها:

المنطقة	قيمة القروض (بالمليون دينار)	النسبة (%)
الدول العربية	82.5	66.5
دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي	16.8	13.5
دول غرب أفريقيا	16.1	12.9
دول وسط وجنوب شرق أفريقيا	8.55	6.8
الإجمالي	123.95	100%

• المصدر: بيانات الصندوق الكويتي

## أرقام وإحصائيات وبيانات (من 1 يناير 1962 إلى 25/10/2009)

قدم الصندوق منذ إنشائه حتى 25 أكتوبر 2009 (761) قرصاً بقيمة إجمالية قدرها 4223 مليون دينار (ما يعادل 14360 مليون دولار).

ويبلغ عدد الدول المستفيدة من تلك القروض 101 دولة منها 16 دولة عربية و40 دولة أفريقية (21 دولة في وسط وجنوب وشرق أفريقيا و19 دولة في غرب أفريقيا) و18 دولة في شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي و11 دولة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي و16 دولة في وسط آسيا وأوروبا.

ومن حيث التوزيع الجغرافي لإجمالي قروض الصندوق، بلغ نصيب الدول العربية 54.5%، فيما جاء نصيب دول وسط آسيا وأوروبا 6.19% ودول وسط وجنوب شرق أفريقيا 7.3% ودول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي 19.3% ودول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 2.49%، فيما جاء نصيب دول غرب أفريقيا 10.02%.

## التوزيع القطاعي كشف اهتمام الصندوق أكثر بالبعد التنموي في القروض وتركيزه على قطاعات البنية التحتية

**مهمل على رأس الدول المستفيدة**  
**من إجمالي قروض العام 2008 / 2009**  
**بإجمالي 30 مليون دينار**



أفغانستان - السكر في بغلان - 1977/6/19

ملايين دينار لتمويل مشروع طريق كودوغو - ديدوغو.  
● جمهورية مدغشقر ومملكة سوازيلاند في دول وسط وجنوب شرق أفريقيا بقيمة 6.55 ملايين دينار نصيب مدغشقر منها 2.9 مليون دينار للمساهمة في تمويل مشروع إعادة تأهيل طريق بيكوراتساكا - بوريزيني (الطريق رقم 6)، فيما جاء نصيب مملكة سوازيلاند 3.65 ملايين دينار لتمويل مشروع الطريق السريع بادلين - مطار سكوبي الدولي.  
وفي قطاع الزراعة والفروع بلغ إجمالي القروض الممنوحة 25 مليون دينار بنسبة 20.1 % وزعت على المملكة المغربية بقيمة 15 مليون دينار لتمويل سد تاملوت للري ومياه الشرب، فيما جاءت جمهورية سرلانكا في المرتبة الثانية من الدول المستفيدة في القطاع بمبلغ 10 ملايين دينار لتمويل مشروع تنمية كالوجانجا.  
وفي قطاع الطاقة تم توجيه كافة القروض إلى مجموعة الدول العربية بمجموع قروض بلغت 53.5 مليون دينار نسبتها 43.1 %، كان نصيب مصر منها 30 مليون دينار لتمويل تنفيذ محطة أبو قير الجديدة (قرض ثان)، فيما حصلت الأردن على قرض بقيمة 8.5 مليون دينار لتمويل توسعة محطة كهرباء شرق عمان 400 كيلو فولت وجاءت السودان في المرتبة الثالثة بين الدول المستفيدة بقرض قيمته 15 مليون دينار لتغذية سد الروصيرص.  
وفي قطاع المياه والصرف الصحي تم إقراض النيجر ضمن مجموعة دول غرب أفريقيا بقيمة 5.7 ملايين دينار لتمويل مشروع سد كندادجي وبنسبة 4.59 % من إجمالي القروض الممنوحة.

وفي مجموعة دول غرب أفريقيا جاءت جمهورية النيجر في المرتبة الأولى بين الدول الأربع المستفيدة من قروض الصندوق بمبلغ 5.7 ملايين دينار نسبتها 35.4 %، وفيما جاءت بنين في المرتبة الثانية بقيمة 4 ملايين دينار نسبتها 24.8 %، تليها بوركينا فاسو في المرتبة الثالثة بمبلغ 3.5 مليون دينار نسبتها 21.7 % وجاءت جمهورية الرأس الأخضر في المرتبة الأخيرة بمبلغ 2.9 مليون دينار نسبتها 18.1 %.  
وفي مجموعة دول وسط وجنوب شرق أفريقيا جاءت مملكة سوازيلاند في المرتبة الأولى بين 3 دول استفادت من قروض الصندوق بمبلغ 3.6 مليون دينار بنسبة 42.1 %، فيما جاءت جمهورية مدغشقر في المركز الثاني بمبلغ 2.9 مليون دينار بنسبة 33.9 % وجاءت كينيا في المركز الثالث والأخير بمبلغ 2 مليون دينار بنسبة 23.3 %.

التوزيع القطاعي للقروض : وبالنظر إلى التوزيع القطاعي للقروض نجد أن الصندوق اهتم بالبعد التنموي في القروض الممنوحة وذلك بالتركيز على قطاعات البنية التحتية، فمن مجموع 123.95 مليون دينار تم إقراضها، بلغ نصيب قطاع النقل 14 مليون دينار بنسبة 11.2 % من إجمالي القروض الممنوحة وكانت جميعها من نصيب دول أفريقيا وذلك خلال الفترة الممتدة من 1 يناير إلى 31 أكتوبر 2009 ووزعت كالتالي:

● جمهورية بنين وبوركينا فاسو في دول غرب أفريقيا بقيمة إجمالية بلغت 7.5 ملايين دينار وزعت على أساس قرض بقيمة 4 ملايين دينار في بنين لتمويل مشروع طريق كاندي - سيغانا حدود نيجيريا، فيما بلغ نصيب بوركينا فاسو 3.5

## الصندوق مر ب (5) مراحل تطويرية

طابع التنمية العالمية على وجهه  
العروبي عام 1974

## مول نفسه

بنفسه من ارباحه الذاتية  
واكمل رأس ماله وخلال الغزو  
لم يوقف نشاطه وقدم 11  
قرضا بمبلغ 116.8 مليون دينار

## بعد التحرير

دخل مرحلة  
التطوير الخامسة بتعزيز نشاطه  
الاجتماعي والبيئي وتلبية  
احتياجات التنمية البشرية

في كل المراحل الخمس السابقة اتسم  
عمل الصندوق بالمؤسسية .. وساهم في  
تعزيز موقف الكويت وقضاياها العادلة



البوسنة - مياة الشرب - 1998

وفي قطاع التنمية الاجتماعية، بلغ إجمالي القروض الممنوحة 18.9 مليون دينار، بنسبة 15.2 % من إجمالي القروض الممنوحة، استفادت منها اليمن بمبلغ 14 مليون دينار لتمويل برنامج عمليات الصندوق الاجتماعي للتنمية (المرحلة الثالثة)، وتم إقراض جمهورية الرأس الأخضر بقيمة 2.9 مليون دينار لتمويل مشروع إنشاء وإعادة تأهيل مؤسسات تعليمية، كما استفادت كينيا بقرض قيمته 2 مليون دينار لتمويل تنفيذ مشروع تطوير مستشفى واجير. وفي قطاع «أخرى» حصلت الصين على قرض قيمته 6.8 ملايين دينار نسبته 5.48 % من إجمالي القروض الممنوحة وذلك لحماية وتطوير البيئة في حوض بحيرة بوستن. والجدول التالي التوزيع القطاعي للقروض ونسبته من إجمالي القروض الممنوحة في الفترة من 1 يناير إلى 31 أكتوبر 2009.

النسبة (%)	قيمة القروض (بالمليون دينار)	التوزيع القطاعي
11.2	14	قطاع النقل
20.16	25	قطاع الزراعة والفرع
43.1	53.5	قطاع الطاقة
4.59	5.7	قطاع المياه والمجاري
15.2	18.9	قطاع الاجتماعي
5.48	6.8	أخرى
100	123.95	الإجمالي





هندوراس - الطرق الفرعية - 1996



زامبيا - محطة كورادي الحرارية - 1993

اتفاقية منحة/ معونة الكويت للمساهمة في تمويل تكاليف ندوة القدس ريحانة الضمير العربي.

### تطور نشاط الصندوق

تطور نشاط الصندوق يعكس تطور استراتيجيته، فقد شهدت مسيرة الصندوق التنموية منذ انشائه في 5 مراحل رئيسية تميزت في الأولى بتوجه عربي خالص اذ اقتصر نشاطه على تقديم المساعدات للدول العربية فقط وذلك منذ 1961 حتى عام 1974م حيث بدأت المرحلة الثانية بتوسيع جهوده لتشمل الدول الفقيرة في أفريقيا التي تضررت من حرب أكتوبر 1973 وهي دول غير عربية.

ولا يعني هذا اهتمام الصندوق بتمويل مشروعات التنمية في الدول العربية تناقص أو تضائل بل على العكس تماماً حيث تزايد نشاطه في الدول العربية واستمر في عمله وصولاً إلى مرحلة التطور الثالثة الممتدة من 1985 إلى 1991 والتي نجح فيها الصندوق في تمويل نفسه بنفسه من أرباحه التي حققها، وفي تلك المرحلة ازداد عدد الدول المستفيدة إلى 65 دولة حتى نهاية ثمانينات القرن الماضي.

ومر الصندوق بمرحلة جديدة في عمله وهي مرحلة صعبة ونعني بها تلك الفترة التي مارس فيها نشاطه من لندن أثناء الغزو ذلك ان الصندوق لم يتوقف عن العمل واستمر في أداء التزاماته خلال فترة الاحتلال العراقي بل قام الصندوق بتوقيع 11 اتفاقية جديدة خلال فترة الغزو لتمويل مشروعات تنموية في عدد من الدول بلغت قيمتها الإجمالية نحو 116.8 مليون دينار، مما زاد من تقدير العالم لدولة الكويت.

وبعد التحرير دخل الصندوق مرحلة جديدة من تطور نشاطه وهي المرحلة الخامسة حيث اتجه نحو تعزيز نشاطه الاجتماعي والبيئي والتنمية البشرية وتوجه الصندوق بمساعداته إلى دول العالم أجمع، لكنه مع هذا ظل محافظاً على نكهته وتوجهه العربي، وذلك أن 54.58 % من القروض التي قدمها الصندوق حتى نهاية أكتوبر 2009 قدمت إلى دول عربية.

المنح والمعونات : وخلال العام المذكور أيضاً، قام الصندوق بتوقيع 9 اتفاقيات منح/ معونات بقيمة 1.76 مليون دينار استفادت منها 9 دول ووزعت على قطاعات الطاقة والاجتماعي وبنوك التنمية والنقل والزراعة والصناعة.

ففي قطاع الطاقة تم توقيع 3 اتفاقيات قيمتها 590 ألف دينار بنسبة 35.24 % تم بموجبها حصول جمهورية القمر الاتحادية على معونة فنية بقيمة 150 ألف دينار لتمويل دراسات لتحديد موارد الطاقة الجوفية لمشروع يستغلها في توليد الكهرباء أو في بعض الصناعات في الجزيرة الكبرى، كما تلقى اتحاد مينمار معونة فنية بقيمة 140 ألف دينار لتمويل دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع خط نقل ومحطات تحويل طاقة كهربائية. وتم توقيع اتفاقية منحة مع سورية بقيمة 300 ألف دينار لتمويل دراسة جدوى مشروع جر مياه نهر دجلة إلى الحسكة والخابور.

وفي قطاع النقل تم توقيع اتفاقيتين مع الأردن ومملكة كمبوديا في قطاع النقل بقيمة 780 ألف دينار، فقد حصلت الأردن على معونة فنية مقدارها 600 ألف دينار لتمويل دراسات الجدوى لمشروع طريق المفرق - الكرامة (الحدود العراقية)، فيما حصلت كمبوديا على معونة مقدارها 180 ألف دينار لتمويل دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية والتصاميم الأولية لمشروع طريق ثامار - سامبوف وكوندامري بايلين.

وفي قطاع الزراعة والصناعة تلقت جمهورية النيجر معونة فنية مقدارها 100 ألف دينار بنسبة 5.6 % وذلك لتمويل دراسة جدوى لتنمية الصيد والثروة السمكية في إقليم لبتاكو - جورما. وفي قطاع الصناعة تم توقيع اتفاقية معونة فنية مع جمهورية مصر العربية بقيمة 287 ألف دينار بنسبة 16.26 % من إجمالي المنح والمعونات وتم توجيهها لإعداد دراسات لمشروع بحثي حول إنتاجية أغشية صناعية لتحلية المياه.

وفي قطاع التنمية الاجتماعية تم توقيع اتفاقية معونة فنية بقيمة 5000 ألف دينار بنسبة 0.28 % تم توجيهها إلى مصر لدعم مشروع واجب المجتمع تجاه الطفل المعاق للمجلس العربي للطفولة والتنمية، وفي قطاع بنوك التنمية تم توقيع

## رغم الأزمة المالية ومقارنة بالسنة الماضية 90 مليون دولار زيادة في حجم تمويلات الصندوق

عند الحديث عن مرور 48 عاماً من عمر الصندوق تستوقفنا محطة هامة وهي كيفية تعامل الصندوق مع تداعيات الأزمة المالية، حيث تمثل نقطة محورية في عمل الصندوق ونشاطه، ففيه استطاع الصندوق عبور تداعيات الأزمة بشكل فعال عبر زيادة دوره في تعزيز مسيرة التنمية في الدول النامية واستمرار مد يد المساعدة والتمسك بمبادئ الصندوق الرامية إلى تحسين الوضع المعيشي للدول المستفيدة.

فقد تمكن الصندوق رغم الأزمة المالية العالمية من الإسهام في تمويل مشروعات الدول العربية والدول النامية الأخرى خلال 2008 / 2009 بمبلغ 90 مليون دولار أي بزيادة قدرها 6.3 % من قيمة التزامات الصندوق بالتمويل مقارنة مع السنة الماضية، ومن غير المتوقع أن تنخفض مساعدات الصندوق في السنوات القادمة عن مستوياتها في السنوات الماضية.

وإلى جانب القروض الميسرة، قدم الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية أكتوبر 2009 ما يقارب 215 معونة فنية ومنحة بقيمة 362 مليون دولار، استفادت منها الدول العربية والدول النامية الأخرى بحوالي 292 مليون دولار والمؤسسات بحوالي 70 مليون دولار. ويقاس نسبة المساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت 7 % في عام 2008، نجد أنها سجلت الرقم القياسي في المساعدات المقدمة للدول النامية، ومتجاوزة ما تم التمهيد به في مؤتمر مونترى بتقديم 0.7 % من الناتج المحلي مساعدات للدول النامية.

والملفت أن الصندوق الكويتي لم يقتصر دوره فقط على المساعدة وقت الأزمة المالية وإنما استحدث قطاعات جديدة في بعض المناطق الجغرافية التي يمولها، نتيجة تداعيات الأزمة المالية إذ استحدث الصندوق قطاع بنوك التنمية وهو أحد القطاعات الجديدة التي تبنى الصندوق تمويلها على المستوى الجغرافي لبعض الدول والتي منها دول غرب أفريقيا. ومن الجدير بالذكر أيضاً، أن الصندوق استطاع عبور الأزمة المالية دون أن تلحق بموارده أية مخاطر، فالصندوق لم يتعرض لأي انكشافات من أي مؤسسة مالية قد تؤدي لتعرضه لمخاطر مالية تؤثر على ملاءته المالية وقدرته على متابعة نشاطه والوفاء بالتزاماته.

جدير بالذكر أيضاً أن قروض الصندوق تعد قروضاً سيادية بمعنى أنها تقدم للحكومات وبالتالي فهي واجبة السداد حسب مواعيد محددة، وإن حدث تأخر في السداد فيتم معالجته بين الصندوق والدولة المعنية بحيث يتم سدادها، لكنها لا تخضع للإلغاء.



سوريا - ري الخابور - المرحلة الثالثة - 1995/9/27

وقد نجح الصندوق خلال مراحل تطوره الخمس في تعزيز موقف الكويت الدولي ومساندة قضاياها.  
4 عوامل رئيسية لتمويل المشروعات

وعلى مدى سنوات عطائه، تميز الصندوق الكويتي بعمله المؤسسي، وفي هذا الاطار يبرز بوضوح أن وضع 4 عناصر رئيسية للموافقة على تمويل المشروعات المقدمة إليه وهي عناصر تطورت وفقاً للاحتياجات التنموية والاقتصادية التي يقوم بها الصندوق:

- ضرورة أن تحظى المشروعات المقدمة لإسهام الصندوق في تمويلها بالأولوية لدى الدول المستفيدة في إطار خططها وبرامجها الإنمائية.

- توافر دراسات جدوى لتلك المشروعات معدة إعداداً جيداً من قبل الجهات المعنية في إطار خططها وبرامجها الإنمائية.

- قيام الصندوق بتقييم المشروعات التي تمت الموافقة عليها بالنظر فيها من قبل بعثات الصندوق إلى الدول المعنية التي يشارك فيها مستشارون من ذوي الاختصاص في مجالات الاقتصاد والهندسة والقانون للتشاور وتبادل الرأي مع المسؤولين والمختصين في تلك الدول في المسائل والأمور المتعلقة بالثبوت من سلامة المشروعات الفنية وجدواها الاقتصادية والمالية فضلاً عن الإجراءات اللازمة للمشروعات في المواعيد المحددة.

- اتفاق بعثة الصندوق مع الدول المعنية على مشروع اتفاقية قرض لتمويل المشروع، ومن ثم إعداد تقرير تقييم المشروع متضمناً التوصيات التي يتم تقديمها إلى مجلس إدارة الصندوق للموافقة عليها.

### عرض موجز لبعض جهود الصندوق

ساهم الصندوق منذ نشأته في تمويل أكثر من 761 مشروعاً إنمائياً ساهمت في دعم اقتصاديات الدول المستفيدة وتحسين معيشة مواطنيها.

وفيما يلي عرض لبعض جهوده ومشروعاته في عدد من الدول التي يتعاون معها.



## تعزير الدور المحلي للصندوق

بجانب الدور الخارجي المتزايد في تمويل التنمية الاقتصادية والعربية للصندوق دور محلي لا يقل أهمية عن دوره الخارجي، فقبل 4 سنوات قام الصندوق بتدشين برنامج تأهيل المهندسين وتدريبهم للالتحاق بالقطاع الخاص، حيث وصل إجمالي الخريجين 156 خريجاً وهناك 42 آخرون لا يزالون في التدريب. حيث قام الصندوق خلال العام الحالي بتكريم 50 متدرجاً ومتدربة.

وجاء إطلاق الصندوق لتأهيل المهندسين حديثي التخرج لتأهيلهم في القطاع الخاص إيماناً من الصندوق بدوره في تنمية الموارد البشرية التي تعد أساس التنمية.

ويتولى الصندوق الإشراف على إعداد وتنفيذ البرنامج الذي تم تصميمه لتنفيذه على 3 مراحل.

وبجانب برنامج تأهيل المهندسين حديثي التخرج، ساهم الصندوق في موارد بنك التسليف والادخار عبر اصداره سندات بقيمة 500 مليون دينار لصالح البنك لمدة 20 عاماً بهدف تعزيز إمكاناته في تمويل مشروعات الإسكان إلى جانب ذلك فإن الصندوق يستقطع 25% من ارباحه الصافية لصالح مؤسسة الرعاية السكنية.

من جهة أخرى قدم الصندوق الكويتي دعماً للقطاع الخاص من خلال إعطائه هامش أفضلية للشركات الكويتية وكذلك الشركات الأجنبية المشاركة معها وتشجيعها على المساهمة في تنفيذ المشروعات التي يقوم الصندوق بتمويلها وحصر تنفيذ الأعمال والخدمات الاستشارية المتعلقة بالمنح والمعونات على الشركات الكويتية المتألفة مع شركات أجنبية.

وقد بلغ عدد المشاريع التي نفذت من قبل شركات كويتية وشركات متألفة معها 168 مشروعاً من إجمالي مشاريع الصندوق وذلك حتى 31 ديسمبر 2007، تجاوزت قيمتها 248 مليون دينار توزعت على 265 مقاولاً ومورداً واستشارياً محلياً.

### لبنان والصندوق:

استمراراً لعطاء دولة الكويت وجهود صندوقها التنموي ودعمها لجهود إعادة الإعمار، وفي إطار منحة دولة الكويت إلى لبنان والبالغ مقدارها 300 مليون دولار، شهدت الفترة الممتدة من يناير حتى نهاية سبتمبر من العام الحالي توقيع عدد من الاتفاقيات وافتتاح عدد من المشروعات في إطار المنحة والتي تضمنت ما يلي:

توقيع 3 اتفاقيات بمبلغ 6 ملايين دينار، شملت اتفاقية تمويل متحف صيدا واتفاقية تمويل مشروع المياه في قضاء بشري واتفاقية تأهيل مدرسة في عكار كما وضعت أحجار الأساس لعدد من المشاريع والتي منها مشروع الطرق في وادي الحجير وكذلك وضع حجر الأساس لمشروع البنية التحتية في الضاحية الجنوبية، كما تم وضع حجر الأساس لمشروع المركز الصحي الاجتماعي في رحبة ووضع حجر الأساس لمشروع بعلبك للرعاية والتنمية.

كما تم توقيع اتفاقية بمبلغ 4 ملايين دولار لإنشاء متحف صيدا في مدينة صيدا القديمة والتي تزامنت مع الإعلان عن مكرمة أميرية بمبلغ 30 مليون دولار من سمو أمير الكويت لإنشاء متحف بيروت الوطني، كما وقع اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية للعاصمة بيروت اتفاقيات تفاهم مع الصندوق في سبتمبر يتم بمقتضاها تمويل 4 مشاريع صحية وتربوية بقيمة 20 مليون دولار من إجمالي التكلفة البالغة 25 مليوناً.

وتتضمن تشييد مركز صحي اجتماعي في برج البراجنة ومركز اجتماعي رياضي في المريجة ومدرستين واحدة في حارة حريك والأخرى في الغبيري.

وتأتي هذه الاتفاقيات لتكمل المسيرة التي التزمت بها الكويت تجاه إعادة إعمار لبنان وتحقيق التنمية بشكل متكامل، وبعد توقف العدوان الاسرائيلي على لبنان.

ومن بين المشروعات ساهم الصندوق في تمويلها في لبنان مشروع جر مياه نبع الرعيان إلى عاليه والذي ساهم الصندوق في تمويله بقرض مقداره 15 مليون دينار، ومشروع نهر الليطاني بمبلغ 200 مليون دولار وتمويل مشروع مدخل بيروت الشرقي - الحدود السورية (المرحلة الأولى طريق الحازمية - صوفر) بقرض مقداره 31.85 مليون دينار، كما ساهم في تمويل مشروع توفير مياه الشرب في المتن وجرود عاليه بمبلغ 5 ملايين دينار وآخر في بيروت الكبرى (المرحلة الأولى) بمبلغ 10 ملايين دينار، كما قام الصندوق بتمويل مشروع الأبنية التعليمية في بيروت بمبلغ 15.4 مليون دينار وكذلك تمويل مشروع تطوير بيروت الدولي بمبلغ 15 مليون دينار.

- تمويل مشروع مياه الشرب تمويل مشروع تحديث الشبكات الهاتفية المحلية بمبلغ 10.3 ملايين دينار. وبلغ إجمالي القروض التي قدمها الصندوق للبنان حتى الآن 16 قرصاً تبلغ قيمتها 491 مليون دينار.

المغرب: 15 مليوناً «سد تاملوت»

.. وتواصل مع مسيرته التنموية في دعم الاقتصاد المغربي والتي أسفرت عن مساهمته في تمويل 34 مشروعاً بلغت قيمتها الإجمالية



زامبيا - طريق مونجو كالاو - 2000

- المساهمة في تمويل مشروع سكر كنانة بقرض مقداره 6 ملايين دينار.

- المساهمة في تمويل استكمال مشروع طريق سنار-الدمازين بقرض مقداره 10.5 ملايين دينار.

- المساهمة في تمويل مشروع كهرباء العاصمة القومية بقرض مقداره 10 ملايين دينار.

مصر: 30 مليون دينار لتمويل محطة أبو قير الجديدة تأتي مصر في صدارة الدول العربية التي استفادت من جهود الصندوق منذ بدء نشاطه بإجمالي قروض بلغت قيمتها 501 مليون دينار (ما يعادل 1.7 مليار دولار أمريكي - أو حوالي 10 مليارات جنيه مصري) لتمويل مشروعات في مختلف القطاعات.

ومؤخراً قام الصندوق بتوقيع اتفاقية قرض ثان مع مصر مقداره 30 مليون دينار (ما يعادل 105 ملايين دولار أمريكي) للمساهمة في تمويل مشروع محطة أبو قير الجديدة لتوليد الكهرباء.

ويهدف المشروع إلى الإسهام في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية بالشبكة الموحدة في مصر وتعزيز الموارد المحلية للطاقة باستخدام الغاز الطبيعي وتحسين أداء الشبكة بزيادة اعتماديتها عن طريق إضافة وحدتي توليد كهرباء بخاريتين في محطة أبو قير لتوليد الكهرباء.

ومن بين المشروعات التي قام الصندوق بالمساهمة في تمويلها:

• تمويل مشروع محطة كهرباء العطف بقرض مقداره 30 مليون دينار.

• تطوير محطة توليد الكهرباء في طلخا بقرض مقداره 26 مليون دينار.

• المساهمة في استصلاح 400 ألف فدان في شمال سيناء بقرض مقداره 20 مليون دينار.

المساهمة في توسيع محطة غرب القاهرة لتوليد الكهرباء بقرض مقداره 30 مليون دينار.

345 مليون دينار (ما يعادل 1.7 مليون دولار) تم مؤخراً في إطار هذه الجهود التوقيع على اتفاقية القرض الخامس والثلاثين بمبلغ بقيمة 15 مليون دينار ما يعادل 51 مليون دولار للإسهام في تمويل مشروع سد تاملوت للري ومياه الشرب.

وتجدر الإشارة إلى ان الصندوق ساهم في تمويل العديد من السدود في المملكة المغربية حيث ساهم بمبلغ 152 مليون دولار ومن بين تلك السدود سد وادي المخازن بمنطقة اللوكس وسد تامز اورت في وادي آسن وسد سيدي سعيد وسد الزور وسد أولوز وسد الغراس وسد آيت أيوب وهي من السدود التي ساهمت في تحسين وتطوير معيشة المواطن المغربي ومواجهة الجفاف والتغلب على ندرة الموارد المالية. كما قام الصندوق بالمساهمة في تمويل عدد من المشروعات الهامة من بينها مشروع ميناء طنجة المتوسطي بقرض قيمته 26 مليون دينار ما يعادل 88.4 مليون دولار.

كما ساهم الصندوق في تمويل عدد من مشروعات الطرق السريعة بقروض ميسرة بلغ مجموعها 145.8 مليون دينار.

السودان: 15 مليون دينار لتعليق سد الروصيرص يعد السودان في طليعة الدول التي استفادت من جهود الصندوق حيث يعود التعاون بينهما إلى عام 1961 وقد بلغ إجمالي القروض المعدمة 21 قرصاً لتمويل مشاريع في قطاعات مختلفة بلغت قيمتها الإجمالية 137,4 مليون دينار، ما يعادل 485.9 مليون دولار.

وفي مسيرته الإنمائية في السودان لتعزيز أداء التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، قدم الصندوق الكويتي للسودان قرصاً بمبلغ 15 مليون دينار لتعليق الروصيرص في السودان ويهدف المشروع إلى تنظيم جريان نهر النيل الأزرق والمساهمة في تلبية الطلب المتزايد على مياه الري والطاقة الكهربائية ومن بين المشروعات التي ساهم فيها الصندوق في السودان:

- المساهمة في تمويل سد مروى في السودان بقرض مقداره 31 مليون دينار.



• السفير جمعة العبادي

## سفراء وشخصيات عامه ورجال أعمال انها 48 عاماً من العطاء والانجاز

بقلم سفير المملكة الأردنية الهاشمية لدى الكويت:  
جمعة عبدالله العبادي

### السفير الأردني لدى الكويت جمعة عبدالله العبادي الصدوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ذراع الكويت الخير الممدود لأشقائه

الارتقاء بالجهود التنموية في المملكة. وتوزعت قروض ومنح الصندوق على قطاعات الرعاية الصحية والبنية التحتية، كالسدود والمياه والصرف الصحي وتوليد الطاقة الكهربائية والمشاريع المتعلقة بخامات الفوسفات والبوتاس، إضافة إلى قطاعي النقل والخدمات المالية. واذ نستذكر التعاون والعلاقات الوثيقة التي تربط المملكة بالصندوق الكويتي للتنمية، تعمر قلوبنا السعادة والارتياح لما وصلت إليه العلاقات الأردنية الكويتية، من زخم وتواصل على كافة المستويات، حتى غدت أنموذجاً يحتذى للعلاقات العربية العربية، عزز ذلك الزيارات العديدة لصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم، ولقاءاته مع أخيه صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، حفظهما الله ورعاهما.

ولقاءاته واتصالاته المستمرة مع أشقائه في القيادة الكويتية، الأمر الذي يعطي على الدوام دفعا للعلاقات بين البلدين الشقيقين، ويرقى بها إلى مجالات وآفاق أرحب، حيث وصلت هذه العلاقات بحمد الله وتوفيقه إلى مستوى متميز، وذلك لما تشهده اليوم من تقدم مطرد في كافة المجالات السياسية والاقتصادية

في غمرة الاحتفالات بالذكرى الثامنة والأربعين لإنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، نستذكر بكل الاحترام والتقدير والإعجاب، مسيرة العطاء والإنجازات التي حققها الصندوق، ومساهمته الفاعلة في جهود التنمية الاقتصادية في العديد من الدول، الأمر الذي يعكس الدور المحوري الذي تلعبه دولة الكويت الشقيقة في هذا المجال، حيث تثبت دوماً وكعادتها أنها السبابة في التصدي لكافة المبادرات التي فيها خير ومصالحة الأمة العربية والإسلامية، في مختلف المجالات والقطاعات، التي تمس الواقع الحياتي والمعيشي والاقتصادي للإنسان العربي، وتسهم في إطلاق مفهوم التنمية البشرية بمفهومها الشامل.

وبهذه المناسبة نقول بكل فخر واعتزاز، أن المملكة الأردنية الهاشمية كانت من أوائل الدول التي استفادت عبر العقود الماضية من الخدمات التي يقدمها الصندوق، حيث تعود علاقة المملكة مع الصندوق إلى عام 1962، قام خلالها الصندوق بتمويل العديد من المشاريع الاقتصادية التنموية، التي بلغت قيمتها حوالي نصف مليار دولار، في مختلف القطاعات الاستراتيجية والحيوية، والتي ساهمت بشكل إيجابي في

بمناسبة احتفال الصندوق الكويتي بمرور 48 عاماً على إنشائه تقدم عدد من سفراء الدول العربية والصديقة بالتهنئة من دولة الكويت والصندوق الكويتي، واشادوا في هذه المناسبة بجهود الكويت الممدودة دائماً للمساهمة في تحسين اقتصاديات الدول العربية والنامية، ودفع جهود التنمية في هذه الدول، من خلال تقديم القروض الميسرة والمنح والمعونات الفنية، مؤكداً أن الصندوق الكويتي هو ذراع الكويت الخير الممدود لأشقائه وهو - أي الصندوق - ركيزة من ركائز التنمية المعاصرة.

ومن جهة أخرى رصد الصندوق عدداً من أبرز اقوال وتصريحات سفراء الكويت لدى الدول العربية والدول الأخرى الصديقة، وتصريحات عدد من المسؤولين في شأن دور دولة الكويت في دعم الجهود الدولية من أجل التنمية، وكذلك دور الصندوق الكويتي في تعزيز هذه الجهود ..

وفيما يلي التفاصيل:





• السفير بسام النعماني

## ساهمتم في بلسمه الجراح

قال السفير اللبناني لدى الكويت بسام النعماني في كلمه وجهها إلى المدير العام بمناسبة مرور 48 عاماً على إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، أوجه خالص التحية والامتنان على ما بذلتموه من جهود خيرة في تحويل الصندوق إلى صرح شامخ من صروح العمل الاقتصادي العربي المشترك من دون إغفال مساهمات الصندوق في بلسمه الجراح المثخنة التي أصابت لبنان بعد حرب تموز 2006، والحرفية العالية التي أبديتها سواء في دراسة أو في تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار والتي شملت كافة المناطق اللبنانية وفي مختلف القطاعات الاقتصادية والإنتاجية والحياتية.

راجياً الله أن يوفقكم دائماً للمزيد من التآلق والرقي، وأن تزداد العلاقات الأخوية بين لبنان والكويت متانة وقوة.

## رجل الأعمال الإماراتي جمعة الماجد الكويت قامت بأعمال كثيرة فيه أيام الشدة بين الدول العربية

قال رجل الأعمال الإماراتي جمعة الماجد لدى زيارته مؤخراً للبلاد: كل الشكر للكويت شعباً وحكومة على ما قاموا به سابقاً، وما يقومون به في الوقت الحاضر مشيراً إلى أن الكويت علمتنا وطنيتنا وفضل الكويت على الخليج كله.

وقال الماجد: الكويت حلت الكثير من المشكلات وكانت قدوة لنا وقامت بأعمال كثيرة في أيام الشدة بين الدول العربية فكل الشكر لها. (النهار)

السياق، يرتبط البلدان بالعديد من الاتفاقيات وبروتوكولات التفاهم، التي تنظم العلاقة بينهما في جميع المجالات والتي أسهمت في الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية والثقافية، وغيرها من المجالات.

وبهذه المناسبة الطيبة التي نحتفي بها جميعاً بالذكرى الثامنة والأربعين لإنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ذراع دولة الكويت الخير لعون ومساعدة أشقائه العرب في كافة أقطارهم، وخاصة في المملكة الأردنية الهاشمية، ندعو المولى عز وجل أن يحفظ بلدينا الشقيقين وقيادتيهما المهمتين، متمنين النجاح والتوفيق للصندوق في مسيرته الخيرة والبناءة في تطوير وتوسيع العلاقات الاقتصادية والتنموية بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الكويت الشقيقة، وأن يسدد على طريق الخير خطى وجهود القائمين عليه، كما نغتنم هذه المناسبة لتوجيه الدعوة للصندوق إلى زيادة وتعزيز التعاون مع مختلف الجهات ذات العلاقة في المملكة الأردنية الهاشمية، بما يحقق الخير والمصلحة والمنفعة المشتركة للبلدين والشعبين الشقيقين.

ولا يفوتني بهذه المناسبة الغالية أن أتقدم باسمي آيات الشكر والعرفان والتقدير، وأطيب التهاني والتبريكات إلى معالي نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح رئيس مجلس إدارة الصندوق، وإلى معالي الأخ عبدالوهاب أحمد البدر المدير العام للصندوق، وكافة الأخوة العاملين فيه، على جهودهم الموصولة والدؤوبة في تعزيز دور الصندوق وتحقيق رسالة الكويت النبيلة، وتحقيق رؤى وتطلعات قيادتها الحكيمة في مد جسور التعاون والمساعدة لأشقائهم، والتي كان الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية صورة ناصعة لها وثمره طيبة، تحقق تلك الرؤى والتطلعات وتحمل رسالة الكويت وتحلق بها عالياً بكل شموخ في فضائنا العربي والإسلامي.

وكل عام وأنتم بألف خير

والاجتماعية والثقافية، وشكلت شبكة من العلاقات والمصالح الحيوية، من خلال التواصل المستمر بين جميع الجهات المعنية في البلدين، والتنسيق السياسي الرفيع، وتطابق وجهات النظر والمواقف حيال العديد من القضايا والملفات، إضافة إلى الزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين في البلدين وبين عشرات الوفود من قطاعات مختلفة.

إن الحديث عن العلاقة المتميزة التي تربط المملكة بالصندوق الكويتي للتنمية، يدفعنا إلى التنويه إلى أن العلاقات الاقتصادية التي تربط البلدين الشقيقين، قد شهدت تطوراً خلال السنوات الماضية في جميع المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، حيث باتت الكويت الشريك الاستثماري الأول للمملكة، لتحل صدارة الاستثمارات العربية والأجنبية فيها، باستثمارات تتجاوز 7.5 مليارات دولار، في قطاعات الاستثمار ذات القيمة المضافة العالية (الصناعة، العقار، الاتصالات، تكنولوجيا المعلومات، السياحة، الإنشاءات والخدمات اللوجستية، النقل، البنية التحتية والطاقة، القطاع المالي والتجاري وقطاع الاتصالات)، الأمر الذي يدل على ما يتمتع به رجال الأعمال والمستثمرون الكويتيون من رؤية سديدة في اختيارهم الأردن بلدهم الثاني، كمناطق جاذبة وحاضنة لاستثماراتهم. وفي هذا السياق بادرت الحكومة الأردنية بافتتاح أول مكتب تمثيلي لمؤسسة تشجيع الاستثمار في دولة الكويت، بغرض تقديم التسهيلات للإخوة المستثمرين الكويتيين، وإطلاعهم على الفرص الاستثمارية المتاحة في المملكة، وللعمل على زيادة حجم التبادل الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين البلدين.

وفي ما يتعلق بالعلاقات التجارية بين البلدين، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بينهما من 44 مليون دولار عام 2000، ليصل إلى 216 مليون دولار عام 2008، وهناك جهود تبذل وبشكل مستمر من الجانبين للارتقاء بمستوى التبادل التجاري، ودفعه لمستويات تتناسب ومستوى وحجم إمكاناتهما. وفي هذا